صدر عن اللجنة المركزية للاعلام والتواصل في التيار الوطني الحر البيان الآتي:
بناءً على توصيتين صادرتين عن مجلس الحكماء في التيار برئاسة فخامة الرئيس العماد ميشال عون الأولى بتاريخ 2024/4/18، والثانية بتاريخ 2024/5/13، وقّع رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل قراراً بفصل النائب آلان عون من "التيار الوطني الحرّ".

وعليه يعلن التيار الوطني الحر الآتي:
1 - إن قرار الفصل صدر بناءً على توصيتين من مجلس الحكماء، بعدما تخلّف النائب آلان عون عن المثول أمام مجلس الحكماء مرّات عدّة وأصرّ على موقفه ممتنعاً عن البحث في المخالفات الحزبية التي ارتكبها.

2 - خالف النائب آلان عون النظام الداخلي للتيار مراتٍ عدّة كما خالف قرارات التيار وتوجيهاته، على المستويات السياسية والتنظيمية والإعلامية، مسقِطاً كل المحاولات لإقناعه بالتراجع عن ارتكاب المخالفات ومن بينها محاولة الرئيس المؤسّس فخامة الرئيس عون ورئيس التيار جبران باسيل وعدد كبير من الرفاق في التيار.

3 - انتظر رئيس "التيار" فترة طويلة جداً قبل اتخاذ اي قرار على امل ان يتراجع النائب عون عن ارتكاب المخالفات ومنها عدم قبوله مراراً الاعلان عن التزامه قرار التيار في جلسة انتخاب رئيس الجمهورية في 14 حزيران 2023، ورفض حضور جلسات مجلس الحكماء، ورفض التقيّد بسياسات التيار وقراراته السياسية والتنظيمية والاعلامية، والامتناع عن حضوره اجتماعات الهيئة السياسية والمجلس السياسي، مما وضع رئيس التيار امام مسؤوليّاته وواجباته الحزبية فوقّع قرار الفصل احتراماً للنظام الداخلي والتعليمات التطبيقية وحفاظاً على وحدة التيار وهيبته.

4 - إن احترام حرية الرأي المكرّسة في التيار وسلوكيّاته مقدّسة ولكنّها تقف عند حدود وحدة التيار والإلتزام الحزبي بقراراته ونظامه.

5 - إن خسارة أي ناشط من التيار هي خسارة أليمة، خصوصاً إذا كان هذا الناشط نائباً منذ سنوات. ولكن الأهم هو الحفاظ على منعة التيار وحماية وحدته والقضاء على مخاطر التشرذم والفوضى فيه مهما بلغ الثمن.

تجدر الاشارة الى انه كان قد تم فصلُ النائب الياس بو صعب بتاريخ 2024/3/6 بناءً على توصية من مجلس الحكماء نفسه برئاسة فخامة الرئيس العماد ميشال عون بتاريخ 2023/7/26، بعد مخالفته احكام النظام الداخلي وعدم التزامه بقرارات التيار وتوجهاته السياسية والاعلامية والتنظيمية وبعد اقراره بتصويته المخالِف لقرار التيار في جلسة مجلس النواب في 14 حزيران 2023 لانتخاب رئيس الجمهورية، وبعد تمنّعه كذلك عن المثول امام مجلس الحكماء، وتمنّعه عن حضور اجتماعات الهيئة السياسية والمجلس السياسي لفترة زمنية طويلة، سابقة ولاحقة لمخالفاته، وبعد رفضه الالتزام بنظام التيار وقراراته وعدم اكتراثه لكل الفرص التي اعطيت له للتراجع عن المخالفات وكل المحاولات التي قام بها رئيس التيار وبعض الرفاق لثنيه عن أدائه، وقد دامت فترة الإنتظار واعطاء الفرص حوالي تسعة اشهر من دون اي نتيجة او تجاوب من قبله فصدر القرار بالفصل.